

أثر النظام المصرفي على أداء البنوك دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية

إعداد : علي محمود القاضي

مجال البحث : علوم مالية

الإيميل: alqade_ali29@gmail.com

المخلص

في العقود الماضية ، تبنت معظم البلدان الشرقية إصلاحات هيكلية في ضوء زيادة حجم النظم المالية واستقرارها وكفاءتها. حيث ان الانفتاح نحو الخارج والإصلاحات الهيكلية الداخلية للقطاع المالي عملتان مستقلتان ، كلاهما يعملان لنفس الغرض ، وهو تطوير نظام مالي منافس وفعال. لهذا ظهر مفهوم المصرف الاسلامي الذي صمم خصيصا ليناسب المجتمع المسلم ولكن الى اي مدى يختلف النظام المصرفي الذي يتبناه المصرف الاسلامي مع النظام الذي يتبعه المصرف التقليدي المتعارف عليه ؟ , سيحاول هذا البحث الاجابة عن هذا السؤال من خلال عمل دراسة مقارنة بينهما وصولا الى النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية : الأداء البنكي , النظام المصرفي , البنك الاسلامي .

المقدمة

تعتبر ممارسة البنوك جديدة نسبياً في دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث افتتحت أول البنوك التقليدية في الخمسينات في قطر. وبالمثل ، تم تأسيس أول بنك خاص في الأردن في عام 1930. في ماليزيا ومع ذلك ، فإن البنوك موجودة منذ عام 1875. وكان أول بنك تقليدي في بنغلاديش هو بنك هيدوستان ، الذي أنشئ عام 1770 في كلكتا. (عيد، 2014)

التمويل الإسلامي هو ظاهرة معترف بها بشكل متزايد في الأسواق المالية العالمية. لقد نشأت في الشرق الأوسط حيث تتجاوز معدلات نمو أصول التمويل الإسلامي اليوم معدلات الأصول المصرفية التقليدية (على سبيل المثال في المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وقطر). في عام 2014 ، نمت موجودات البنوك الإسلامية بنسبة 34٪ في دول مجلس التعاون الخليجي (EY، 2015). نتيجة لذلك ، أصبح التمويل الإسلامي الآن مهماً بشكل منتظم في الشرق الأوسط ، ولكن أيضاً في آسيا (IMF، 2017). في عام 2015 ، بلغ إجمالي الخدمات المالية الإسلامية في جميع أنحاء العالم 1.88 تريليون دولار أمريكي منها 1.497 تريليون دولار هي أصول مصرفية إسلامية (IFSB، 2016)

البنك الاسلامي والتقليدي

البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية لأنها تواجه اثنين من المحظورات المفروضة من قبل الشريعة. فهذه البنوك لا تدفع أو تتلقى الفائدة لأنه لا يسمح بالربا (. علاوة على ذلك ، يجب ألا يتعاملوا مع العملاء الذين يكسبون أموالاً بمنتجات ممنوعة في الإسلام ، على سبيل المثال ، القمار أو لحم الخنزير أو الكحول). يتوزع الخطر بشكل أكبر بمبدأ تقاسم الأرباح والخسائر وفقاً لما يحققه العميل أو البنك من مكاسب أو خسائر. هذا سيمنع الاستفادة من الطرف الآخر والتهور في إدارة الأموال (الهوري وآخرون ، 2004 ؛ خضير وآخرون ، 2015). وتزعم المصارف الإسلامية أن هذا المبدأ هو أحد مزاياها الرئيسية ، ومع ذلك ، غالباً ما يتم انتقاد أن المصرفية الإسلامية لا تختلف عن المصرفية التقليدية وليست أكثر أخلاقية أو دينية (خان ، 2010). حتى أن البعض يجادل بأن المسلمين يتم استغلالهم من قبل البنوك الإسلامية (خضير وآخرون ، 2015). محور هذا البحث مختلف. ويدرس الأسباب المالية لاختيار أو تجنب البنك الإسلامي .

الأداء المالي

يتأثر الأداء المالي للبنوك الإسلامية بشكل سلبي بسبب عدم الكفاءة العالية ؛ ومع ذلك فإن البنوك التقليدية تتأثر بشكل إيجابي. علاوة على ذلك ، تؤثر مقاييس السيولة والأصول النقدية إلى إجمالي الأصول والودائع النقدية إلى العملاء بشكل إيجابي على الأداء المالي للبنوك الإسلامية ولكن ليس لها علاقة كبيرة مع البنوك التقليدية. في الوقت نفسه ، يتبين أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والأداء المالي تختلف في بعض الأحيان بناءً على ما إذا كان قد تم استخدام ROA أو ROE كمتغير تابع. كما توجد هناك اختلافات في الأداء بين الدول خاصة فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية . (الباز, 2013)

البنوك الإسلامية تختلف في عملياتها في عدد قليل من الجوانب عن البنوك التقليدية. تقوم البنوك الإسلامية في الغالب بتنفيذ الأنشطة المصرفية التجارية والاستثمارية. ومع ذلك ، فإنهم يطبقون نموذجًا مختلفًا عن النموذج المصرفي العالمي. تجمع البنوك الإسلامية الأموال المتلقاة من حسابات الاستثمار والمساهمين وتستثمرها في نفس المحافظ الاستثمارية. علاوة على ذلك ، تعتمد عوائد ودائع العملاء على عائد النفقات من البنوك بدلاً من أسعار الفائدة. وبالتالي ، تنشأ جوانب إضافية مثل "تقدير واستحقاق المرتجعات السابقة ومعالجة عمليات سحب الودائع .

نطاق المصرف الاسلامي

يرجع تاريخ إنشاء أول مؤسسات مصرفية إسلامية الى نهاية الأربعينيات من القرن العشرين ، كان الباحثون يحققون في تحقيق البنك الذي يمثل لقوانين الشريعة الإسلامية. مثل البنك الإسلامي للتنمية في عام 1974 ويكون له المهمة الرئيسية في توفير التمويل (تقاسم الأرباح) للدول الأعضاء وتعزيز ظهور المزيد من المؤسسات المصرفية الإسلامية في عام 1975 ، تم تأسيس بنك دبي الإسلامي ، وتم الاتفاق عليه كأول بنك إسلامي حديث وغير حكومي. أنشأت الكويت أول بنك إسلامي في عام 1977 ثم البحرين (1979) وقطر (1982) أسست أول بنوكها الإسلامية. بعد عام واحد ، بدأت البنوك الإسلامية في ماليزيا وبنغلادش عملياتها تأسست أول البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية والأردن في عام 1987. في عُمان ، تم تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مؤخراً في عام 2012. (الباز, 2013)

ويلفت النظر إلى أن البحرين والكويت تتمتعان بنصيب مماثل من السكان المسلمين ، لكن المصارف الإسلامية أكثر شيوعاً في الكويت (38.9%) منها في البحرين (13.5%). علاوة على ذلك ، يبلغ عدد السكان المسلمين في الأردن حوالي 98% ، لكن 14% فقط من أصولها المصرفية هي أصول مصرفية إسلامية. هنا مرة أخرى ، قد يكون السبب هو أن ربع السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا فقط يمتلكون حسابًا مصرفيًا في سوق رأس مال أقل تطوراً. ومع ذلك ، هناك عوامل مؤثرة أخرى على ما يبدو من المعتقد الديني لاختيار البنوك الإسلامية أو غير الإسلامية. في بعض البلدان تنمو

البنوك الإسلامية بشكل أسرع من البنوك التقليدية على سبيل المثال في المملكة العربية السعودية وماليزيا والكويت وقطر والبحرين في عام 2014 (EY ، 2015)

في عام 2014 ، أدرجت قاعدة البيانات المصرفية الإسلامية التي أنشأها البنك الدولي المؤسسات المالية الإسلامية (باستثناء مؤسسات التأمين) العاملة في 58 بلداً (مجموعة البنك الدولي ، 2014). أظهر تقرير التنافسي المصرفي الإسلامي العالمي لعام 2016 أن الحصة العالمية من الأنشطة المصرفية الإسلامية قد نمت على مدى السنوات الخمس الماضية بنسبة 16% من 490 مليار دولار إلى الأصول المصرفية الإسلامية بمليارات الدولارات الأمريكية بقيمة 882 مليار دولار (EY ، 2015). يمكن أن نرى أن دول منطقة الخليج لديها أكبر كمية من الأصول المصرفية الإسلامية في المقام الأول حيث أنها تستخدم أكثر من مرتين في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة ببقية دول العالم. تشمل الأصول المصرفية الإسلامية الخدمات المصرفية والسندات الإسلامية.

مبادئ المصرف الاسلامي

مبادئ ومفاهيم العمل المصرفي الإسلامي تتخلص بكونها لا تميز الدين الإسلامي بين الدين والدولة وبالمثل ليس بين الدين والأعمال. بدلا من ذلك ، كل شيء تحكمه الشريعة. المهم في سياق الأعمال المصرفية الإسلامية ، هو تعظيم رفاهية الإنسان . (بن عثمان, 2014)

النظام المالي الإسلامي يركز على أربع ركائز أساسية. الأول هو تقاسم المخاطر ، والذي بموجبه يجب أن يتقاسم كل الأطراف المشاركة في هذه الصفقة كلا من مخاطر وعوائد المعاملات المالية. ثانياً ، يتطلب الادعاء المادي أن المعاملات المالية الجارية تحتاج على الأقل إلى أصول غير مباشرة. ثالثاً ، يجب ألا تستغل المعاملات أحد الأطراف المعنية والرابع ان لا يُسمح للمعاملات المالية أن تخدم تمويل المنتجات أو الأنشطة الخاطئة مثل المقامرة ومنتجات الخنزير والكحول والمخدرات والبعاء. من أجل ضمان التزام البنوك الإسلامية بهذه المبادئ ، يكون لكل بنك لجنة شرعية. عادة ، تعبر اللجنة الشرعية عن رأيها في قسم في التقرير السنوي.

ويذكر Khan (2010) أنه بالنسبة إلى صناديق الاستثمار الإسلامي أو التمويل العقاري غالباً ما تفرض رسوم أعلى من نظيراتها في البنوك التقليدية. في ضوء حقيقة أن المنتجات الإسلامية المحاكية أعلى ثمناً ، يتم استغلال العملاء المسلمين لأنهم يعتقدون أنهم يستخدمون منتجات بدون فوائد ولكن بدلاً من ذلك يتم انتهاك قانون الشريعة.

المرابحة

المبدأ الثاني الإضافي هو حظر الاهتمام الذي يشار إليه عادة باسم "الربا". ومع ذلك ، فإن الربا يعني الزيادة ولا يرتبط فقط بالربا. في التمويل الإسلامي ، يتم استبدال الربا بعلاوة يجب على المقترض دفعها بالإضافة إلى سدادها. وقد انتقد العديد من الباحثين هذا المبدأ على أنه قابل للمقارنة مع مدفوعات الفوائد التقليدية تحت ذريعة كونها مطابقة لأحكام الشريعة. حتى أن البعض يرون أن الترقيم مرتبط بأسعار الفائدة في البنوك التقليدية). (عيد، 2014) ومع ذلك فقد توصلت إلى نتائج لا ترتبط بها أسعار الفائدة المصرفية التقليدية ، ولكنها ترتبط في بعض الأحيان ولكن بالأحرى بسبب العوامل الاقتصادية التي تؤثر على أسعار الفائدة والعلامات.

ذهب طنطاوي ، المفتي السابق لمصر ، إلى القول إن مدفوعات الفائدة أكثر إسلامية من تقاسم المخاطر ، لأن المقترضين يحصلون على معلومات أكثر عن السعر الفعلي الذي يدفعونه ، فإن إبلاغ المدين عن السعر المحدد يعد فرضية مهمة في التمويل الإسلامي. في القانون الإسلامي يتم إنكار أن المال له قيمة جوهرية تستلزم حظر الربح على أساس التداول بالأموال. وكبديل ، تم إنشاء العديد من وسائل التمويل ، إما بناء على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر أو يتم تحديدها من خلال رسوم ثابتة على رأس المال. يتم تقديم هذه الوسائل الآن ، مع عناصر أخرى تظهر عادة في الميزانية العمومية لمصرف إسلامي.

تهدف عقود المرابحة إلى تمويل المشتريات الملموسة الرئيسية ، مثل المنازل أو السيارات ، ولكن في بعض الحالات تستخدم الأموال لتمويل نفقات أخرى كمرتببات على سبيل المثال. علاوة على ذلك ، بما أن العملاء يستخدمون الأموال في بعض الأحيان لمشتريات أخرى غير محددة في العقد ، فإن البنك الإسلامي يدير مخاطر تمويل المنتجات غير القانونية بشكل غير طوعي. (القرادقي، 2012)

الصكوك

"الصكوك" قابلة للمقارنة مع السندات التقليدية أو الأوراق التجارية لأنها شهادات حيازة للأصل ويمكن تداولها في الأسواق الثانوية. بما أنها تشتمل على أصل ملموس ، فإنها غالباً ما تُستخدم في عقود التأجير وتشكل توريقاً للسلعة الأساسية (يتم تداولها بالقيمة الاسمية والعائد مرتبط بـ (جزء من) الأصل الأساسي بدلاً من أسعار الفائدة. هذا بالإضافة إلى ارتباط مؤشرات السوق بمؤشر EURIBOR أو LIBOR (يمكن أن تكون الأصول الضمنية المضمونة إما "إجارة أو مرابحة أو استصناع أو مستحقات مشاركة أو مزيج منها ، ويمكن أن تكون معدلات العائد ثابتة أو عائمة أو قسيمة صفرية") في التمويل الإسلامي (القرادقي، 2012) ، وبهذه الطريقة ، فإن الصكوك ذات الصلة بمعاملات التأجير تتيح

إنشاء سوق ثانوي . وتوفر الصكوك الأخرى خيارات استثمارية جديدة لكل من البنوك والمستثمرين . في المقابل ، في عام 2008 ، حكمت المحكمة العليا الباكستانية بأن غالبية (80%) من الصكوك المعلقة بقيمة 80 مليار دولار كانت مشابهة جداً للسندات التقليدية وبالتالي ليست متوافقة مع الشريعة الإسلامية (Khan ، 2010).

المشاركة

"المشاركة" قابلة للمقارنة مع مشروع مشترك تساهم فيه أطراف مختلفة في شكل نقود ، خبرات ، سلع ، إلخ. ومن الأمثلة على ذلك شخص واحد يساهم بشجرة فاكهة ، وشخص آخر مسؤول عن الزراعة والمحاصيل. يتم تقاسم الربح والخسارة وفقاً لنسبة يتم تحديدها بمقدار مساهمة كل طرف. يكمن الفرق في عقد المضاربة في حقيقة أنه مع المشاركة ، يحق لجميع الشركاء إدارة رأس المال من أجل تعظيم الأرباح. يمكن أن يكون العقد سارياً لفترة متفق عليها أو غير ملزم. في الحالة الثانية ، الطرف الذي يرغب في الإقلاع يخبر الشركاء الآخرين ويتلقى حصته في الشراكة. بما أن الأرباح والخسائر مشتركة ، لا يكون أي شريك مسؤولاً وحده ، إلا أنه تصرف ضد القواعد المنصوص عليها في العقد.

يعتبر عقد المشاركة الطريقة الأكثر إسلامية للتمويل حيث أن المخاطر والمنافع مشتركة بشكل عادل. غالباً ما يتم تشكيل عقود الرهن العقاري للعقارات باعتبارها "المشاركة المتناقصة". تتم مشاركة ملكية الأصل في هذه "الشراكة المتناقصة" بين البنك والعميل ، بدلاً من عقد التأجير حيث يحتفظ المؤجر بالملكية طوال الفترة. هنا ، يقوم البنك بشراء العقارات ويؤجرها إلى العميل. وتشمل المدفوعات الشهرية دفع الإيجار للمنزل من جهة ودفع آخر لشراء حصة البنك. فمثلاً ، يتم شراء منزل مقابل 150,000 دولار. يتم تمويل 80 % (120,000 دولار) من قبل البنك ويتم دفع 20 % (20,000 دولار) من قبل العميل. إذا كان الإيجار الشهري 1000 دولار ، فسيتم اعتبار 800 دولار (80%) منه كدفع إضافي من أجل شراء حصة البنوك باستثناء الضرائب ، وما إلى ذلك ، سيحصل العميل على الملكية الكاملة للمنزل بعد 15 عامًا. يوضح خان (2010) أن قرض الرهن العقاري التقليدي بسعر فائدة 8% سيؤدي إلى نفس جدول الدفع (باستثناء الضرائب والتأمين). في كثير من الأحيان ، يتم اشتقاق سعر أقساط الإيجار من سعر الفائدة للبنوك التقليدية ، ويبدو أن بعض البنوك الإسلامية تقر علناً بأن سعرها غير مشتق من المقارنة مع المنازل الأخرى في نفس المنطقة كما هو مطلوب (Khan ، 2010).

مقارنة بين المصرف الاسلامي والتقليدي

على الرغم من اختلاف المنتجات والعمليات المالية ، من المهم أن تكون كل من أنواع البنوك قابلة للمقارنة من حيث لوائح وممارسات التدقيق لتحقيق استنتاجات صحيحة. بشكل عام ، تنطبق العديد من القواعد والمعايير على المحاسبة. مع هذه القواعد ، من الممكن إنتاج بيانات قابلة للتطبيق كأساس لمقارنة النتائج المالية للشركة عبر الوقت أو مع قطاعات أخرى مع شركات أخرى. علاوة على ذلك ، فإنه يمنع المديرين من تجميل النتائج المالية. في معظم البلدان ، يُطلب من الشركات المدرجة العمل مع شركات مراجعة مستقلة عند إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المتعارف عليها. يتم إصدار هذه المعايير على سبيل المثال من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المسئول عن إعداد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS). (Imam, 2010) أجرت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أبحاثاً في 143 ولاية قضائية من بينها 119 دولة تطبق حالياً المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفي معظم الولايات القضائية الأخرى يُسمح بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)

في البحرين والكويت وقطر وبنغلاديش وعمان ، يتعين على جميع الشركات إعداد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. في الأردن والامارات العربية المتحدة ، تعد المعايير الدولية في اعداد التقارير المالية مطلوبة للبنوك وتم تبني معايير محلية في ماليزيا ، بناءً على المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية. في المملكة العربية السعودية ، لا يُسمح عمومًا بالمعايير الدولية للتقارير المالية للمصارف وشركات التأمين المدرجة في القائمة ، ومعايير IFRS مطلوبة من قبل البنك المركزي السعودي . (عيد، 2014)

في اجتماع لمجموعة آسيا-أوسيان ستانداردز (AOSSG) في عام 2010 ، تمت مناقشة ما إذا كان يجب أن تكون الحسابات المالية الإسلامية مسؤولة عن أعمالها بشكل مختلف عن المؤسسات التقليدية الخاضعة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS ، 2010). الآراء تحيد عن موضوعين معينين. الأول هو القيمة الزمنية للنقود ، وعدم أهميتها عند عدم تحصيل الفائدة. الموضوع الثاني هو أن البعض يدعون بالأحرى شكل المعاملات الاقتصادية أكثر من مضمونها الذي من شأنه أن يشكل تلاعباً بالبيانات المحاسبية. هنا ، يقال إن تقديم التقارير حول جوهر المعاملات يمهد الطريق لبيع المنتجات المصرفية التقليدية. تحت ذريعة كونها إسلامية. (Iqbal , 2014) ومع ذلك ، يخلص مجلس معايير المحاسبة الماليزية إلى أن: (أ) لا تتعارض مبادئ إعداد التقارير المالية في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع الشريعة ؛ وأن (ب) الإبلاغ المالي هو وظيفة تسجيل لا تقدر ولا تلغي صلاحية الشريعة الإسلامية للمعاملة ". والفرق الرئيسي بين الإبلاغ عن الأعمال المصرفية الإسلامية والتقليدية هو نطاق المعلومات المنشورة. (Iqbal , 2014)

إلى جانب ذلك ، هناك منطمتان للمؤسسات المالية الإسلامية التي تنشر المعايير المحاسبية. الأول هو مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) الذي يوفر معايير جديدة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية. منذ عام 2003 فصاعداً ، يهدف إلى

ضمان استقرار وصحة النظام المالي الإسلامي. ثانياً ، تم تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) من قبل المصارف الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية في عام 1991. وتهدف إلى تمكين التوحيد القياسي في محاسبة البنوك الإسلامية. ومع ذلك ، فإن الالتزام بالأنظمة التي وضعتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هو أمر تطوعي وبالتالي قد يكون تأثيره محدوداً. تتطلب معظم البنوك في العينة من البنك تقديم البيانات المالية وفقاً لمعايير IFRS و AAOIFI. هناك عدد من البنوك في البحرين وقطر والأردن في البيانات المالية التي تستخدم معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تلتزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ومع ذلك ، يطلب البنك المركزي البحريني من البنوك الإسلامية الالتزام بكلا المعيارين ، وفي الأردن وقطر ، يتعين على المصارف الإسلامية الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية. وفقاً لورقة (AOSSG (IFRS ، 2010) ، لا تتعارض معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (IAOIFI) ومع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ، والفرق الرئيسي هو أن الأول يتطلب الكشف عن معلومات إضافية. ومع ذلك ، في هذه الحالات ، يتم التحقق من أن الإبلاغ عن البيانات المالية لا يتعارض مع تقارير (Imam, 2010.IFRS)

الفعالية والأداء

الكفاءة تكشف مدى جودة أداء البنك في تحقيق الربح من أصوله. إذا جاز التعبير ، ترتبط تكاليف التشغيل المرتفعة بكفاءة أقل. يشير ذلك إلى أن البنوك الإسلامية قد تكون أقل كفاءة بسبب وجودها الأقل في سوق العمل . يتناقض الباحثون حول نوع البنك الأكثر كفاءة.. وهم يقترحون أن البنوك الإسلامية أصغر بشكل عام وبالتالي أقل قدرة العمل. وهكذا ، يبدو أن البنوك الإسلامية إما تستخدم أصولها بأقل كفاءة في أوقات الأزمات ، أو يمكن للبنوك التقليدية أن تستفيد من الأزمات المالية من حيث الكفاءة. وهكذا ، فإن دراسة سنوات أخرى قد تكشف عن تغير في هذا الاتجاه بعد بضع سنوات.

النتائج والتوصيات

المصرفية الإسلامية هي ظاهرة متنامية ومثيرة للاهتمام حظيت باهتمام إضافي بعد الأزمة المالية 2008 عندما فقد الناس الثقة في البنوك التقليدية. استغرق الأمر وقتاً أكبر في انتشارها بسبب كونها أقل المضاربة . ومع ذلك ، فإن المصرفية الإسلامية تشبه الأعمال المصرفية التقليدية أو كما يقول بعض النقاد أنها تقوم بنسخ النموذج التقليدي ولكن تدعي أنه أكثر أخلاقية حتى لو كان النقاد على حق ، فقد تكون هناك حالات تؤدي فيها البنوك الإسلامية أداء أفضل. بعد ذلك ، يفضل العملاء أن يكون لديهم حافز اقتصادي أكثر منه ديني لاختيار بنك إسلامي .

من المتصور أنه فيما يتعلق بالربحية فقد تضررت البنوك الإسلامية في البداية بشكل أسوأ بسبب الأزمة. ولكن في الوقت الذي تمكنت فيه البنوك الإسلامية من الحفاظ على نسب الربحية مستقرة في السنوات التالية ، انخفض معدل العائد على الأصول (ROA) و (ROE) للبنوك التقليدية على مر السنين إلى مستوى مماثل للمصارف الإسلامية. أنهت الأزمة هيمنة المصرف الإسلامي في الربحية.

يتم تحديد الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في حد ذاتها على حد كبير. ومع ذلك ، فإنها تؤدي أداءً مختلفاً بشكل كبير عن بعضها البعض في كل بُعد. يتعين على العملاء معرفة الخصائص التي يولونها. في حال كانوا يفضلون البنوك التي تحقق إيرادات عالية ، فعليهم اختيار بنك تقليدي. لكن إذا وضعوا قيمة أكبر على سيولة عالية ، فعليهم اختيار بنك إسلامي، يمكن الاستنتاج بأن أداء البنوك يختلف باختلاف النظم المصرفية التي تنتمي إليها .

المراجع

المراجع باللغة العربية

- الفواز، داود، عربيات، أ. (2016). إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في الأردن = Credit Risk Management in Islamic and Conventional Banks in Jordan. *Jordan Journal of Business Administration*, 12(2), 289-305. doi:10.12816/0033351
- القراقي، (2012) إدارة المخاطر بين البنوك الاسلامية و التقليدية دراسة مقارنة على البنوك القطرية المدرجة في السوق المالي AHOS3. (2012), *Qatar Foundation Annual Research Forum Proceedings*, AHOS3. doi:10.5339/qfarf.2012.ahos3
- عيد، . (2014). البنك الإسلامي و جهود التنمية. *التمويل الإسلامي* 18(5), 50-51. doi:10.12816/0014918
- بن عثمان، &، قريشي،. (2014). قياس كفاءة الوكالات البنكية : دراسة حالة وكالات البنك الخارجي الجزائري (BEA) *مجلة الباحث* 14(1), 68-78. doi:10.12816/0005891

- الباز, . (2013). أثر التعامل الربوي الطارئ في عمل الشركات المساهمة في أرباحها من حيث التصرف و الامتلاك. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية و القانونية 10(2), 127-159. doi:10.12816/0007740

المراجع باللغة الانجليزية

- Al-Muharrami, S. (2008). An examination of technical, pure technical and scale efficiencies in GCC banking. *American Journal of Finance and Accounting*, 1(2), 152-166.
- Al-Hares, O. M., AbuGhazaleh, N. M., & El-Galfy, A. M. (2013). Financial performance and compliance with Basel III capital standards: Conventional vs. Islamic banks. *Journal of Applied Business Research*, 29(4), 1031-1048.
- El-Hawary, D., Grais, W., & Iqbal, Z. (2004). Regulating Islamic financial institutions: The nature of the regulated (Policy Research Working Paper No. 3227). Washington, DC: World Bank.
- IFRS (2010). Financial reporting issues relating to Islamic finance. Retrieved from <http://www.ifrs.org/Meetings/MeetingDocs/IASB/Archive/Leases/Leases-0611b02D-app.pdf>
- IMF (2017). Islamic finance and the role of the IMF. Retrieved from <http://www.imf.org/external/themes/islamicfinance/>
- Khan, F. (2010). How 'Islamic' is Islamic banking? *Journal of Economic Behavior & Organization*, 76(3), 805-820.
- Khediri, K. B., Charfeddine, L., & Youssef, S. B. (2015). Islamic versus conventional banks in the GCC countries: A comparative study using classification techniques. *Research in International Business and Finance*, 33, 75-98.
- IMF (2017). Islamic finance and the role of the IMF. Retrieved from <http://www.imf.org/external/themes/islamicfinance/>
- Imam, P. A., & Kpodar, K. (2010). Islamic banking: How has it diffused? (Working Paper No. 195). Washington, DC: International Monetary Fund.
- Iqbal, M. (2014). Towards making 'Islamic' banking Islamic. In Lewis, M. K., Ariff, M., & Mohamad, S. (Ed.), *Risk and regulation of Islamic banking* (pp.71 – 104). Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing Limited.